المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/07/2014

أخبار اليوم المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

تشييع جنازة الطالب عبد الرحيم الحسناوي

يعالج هذا التقرير مسألة العنف داخل الحرم الجامعي بالمغرب، وقد تمت الدراسة بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعمل المركز المغربي للعلوم الاجتماعية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء على إعدادها. ويعتبر التقرير المنجز بمثابة دراسة اجتماعية لظاهرة العنف داخل الحرم الجامعي، وهو معترف به من لدن جميع الفاعلين في الميدان من سلطات عمومية، شخصيات سياسية، مجتمع مدني، جامعات وطلبة.. حيث يعد من أهم مواضيع الساعة. وقد اهتمت هذه الدراسة بالعنف المرئي، الذي يقع بين الطلبة؛ الشيء الذي يؤدي إلى مواجهات واصطدامات بين مجموعات الفصائل المتصارعة من جهة، وبين هؤلاء الطلبة والقوات العمومية من جهة أخرى.

مجلس اليزمي: هناك ارتباط وثيق بين العنف الجماعي والسياق السياسي العام بالبلاد

هذه خريطة العنف الجماعي بالمغرب

14/5/7

■أخبارالیوم■ فصائل؛ الحركة الثقافية الهرمي) بالأحرى شكل من أشكال بينهم، حيث يأخذ هذا شكل القوات الحاضرة في الحرم للطلبة منذ عام 1981،

Conseil national des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

■أخباراليوم■

عرف العنف بالجامعة المغربية منعطفا خطيرا هذه السنة بعد أن تسببت المواجهات بين فصيلين طلابيين بجامعة فاس في مقتل الطالب عبد الرحيم الحسناوي، ولعل هذا الحادث هو الذي دفع إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الانكباب على دراسة هذا العنف ومختلف مظاهره وتجلياته وتحولاته منذ إنشاء الجامعة بالمغرب بعد الاستقلال.

ويوضح التحليل التاريخي الذي قام به المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول العنف بالجامعة المغربية أن ظاهرة العنف قديمة، وتضاعفت بفعل مجموعة من الأحداث التي أدت إلى ظهور أوجه مختلفة للعنف.

عنف قديم

ويقدم التقرير الحالي محاولة لتحديد فترات هذه الظاهرة على الشكل التالي:

-1منذ حصول المغرب على الاستقلال حتى سنة 1960 عرفت هذه المرحلة تأسيس أول نقابة طلابية مستقلة بالمغرب، وهي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذي انتقل من مرحلة التطبيع إلى مرحلة راديكالية خلال المؤتمر الخامس سنة 1960، ثم بعد ذلك مع أحداث 23 مارس 1965.

-2الفترة الممتدة ما بين 1969 و1981، وتعليق المؤتمر السابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، حيث تميزت التحركات الطلابية خلال هذه المرحلة بأفكار اليسار الراديكالي مع اتخاذه لمواقف سياسية، راديكالية كذلك.

-3الفترة الممتدة ما بين 1981 و2003 وأحداث 16 ماي. تزامنت هذه الفترة مع بروز التيار الإسلامي داخل الحرم الجامعي ومواجهته للتيار اليساري. ولقد شهدت هذه الفترة كذلك اغتيال الطالب المعطي بوملي سنة 1991 والطالب آيت الجيد بنعيسى سنة 1993، وبعد ذلك الحكم بـ 20 سنة سجنا في حق 12 طالبا من جماعة العدل والإحسان.

-4الفترة الممتدة ما بين 2003 و2013: شهدت هذه الفترة تغطية إعلامية لهذه الأحداث، كما عرف الحرم الجامعي ظهور فاعلين جدد وسط الحركة الطلابية، منهم: اليسار الراديكالي الذي توزع على عدة فصائل؛ الحركة الثقافية الأمازيغية التي برزت أكثر فأكثر داخل الجامعات، فضلا عن الطلبة المنحدرين من الأقاليم الجنوبية إلخ... اتخذ العنف داخل الحرم الجامعي منحى آخر عند عدد من الطلبة المنتمين إلى نفس الحركة. كما أصبح طلبة التيار الديمقراطي القاعدي أكثر انتشارا في العديد من الجامعات، وغالبا ما يدخلون في مواجهات مع الإسلاميين والحركة الثقافية الأمازيغية (حالتي وفاة سنة 2007 بين الحركة الثقافية الأمازيغية وطلبة التيار الديمقراطي القاعدي).

مسؤولية الدولة

يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن العنف الجسدي ليس سوى مظهر من بين المظاهر الأخرى؛ ويمكن أن يرتبط أيضا بالإقصاء، والمس بالكرامة الإنسانية، وعدم اعتراف المجتمع بفئة معينة من المواطنين، والعنف الرمزي ليس أقل أهمية.

ويرى المجلس أن الدولة تعتبر «فاعلا رئيسيا في العنف داخل الحرم الجامعي». وتتمثل مسؤوليتها غير المباشرة في تفشي ظاهرة العنف داخل الجامعة، بالنظر إلى الظروف المعيشية للطلبة والوسائل المتاحة لهم من جهة؛ وبشكل مباشر من خلال التدخلات العنيفة من طرف قوات الأمن لفض المواجهات بين الفصائل الطلابية أو عدم تدخلها من جهة أخرى. كما يربط بين ظاهرة العنف داخل الحرم الجامعي وبين «ضعف الإطار القانوني والتشريعي للنشاط النقابي والطلابي».

من جهة أخرى، شكل المؤتمر السابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب «نقطة تحول تاريخية» في مسار النشاط الطلابي بالمغرب. ففي هذا الإطار ينبغي الحديث أكثر عن «الفصائل والمكونات الطلابية التي تتواجه فيما بينها، والتي تحاول التنصل من المسؤولية عن الفشل؛ مما يؤدي إلى تشتتها وإلى نشوء وضع متطرف بين الحركة الطلابية». كما اتخذ العنف أشكال وممارسات جديدة، حيث أصبح مرهونا أكثر فأكثر على الجانب السوسيو-اقتصادي والسياسي للطلبة. وهكذا تحول الإحباط الذي ترسخ لدى الطلبة إلى يأس مغذي للعنف في حق أنفسهم وفي حق الآخرين.

> الجامعات الأكثر عنفا هي: فاس، مراكش، أكادير، الراشيدية، أما الجامعات الأقل عنفا فهي: سطات، الجديدة، وبني ملال.

أسباب اثنية وجهوية وسياسية

تختلف أنواع العنف داخل الحرم الجامعي، إذ ترتبط بالعناصر المسببة فيه، التي قد تكون ذات صبغة إثنية، جهوية، أو سياسية.

لا يمكن تعميم أي صنف (إيديولوجي) فكري وسياسي بسبب الطبيعة الواقعية لهذه المسببات، إلى جانب ذلك لا يمكننا إضفاء الطابع السياسي على العنف حتى ولو كانت الجهات الفاعلة فيه سياسية. حيث يأخذ المستوى الأولي للعنف في بعض الأحيان شكل الانتماء الجماعي.

وتحدد الدراسة مختلف السياقات التي تؤثر على الانتقال إلى الفعل الجماعي العنيف، ويتعلق الأمر بـ:

التنظيم الداخلي للفصيل الطلابي أو المجموعة (كبيرة، صغيرة، مجموعة صغيرة، إلخ...)

تنظيمه (درجة التسلسل الهرمي)

أهدافه(سياسية، نقابية..)

وتقسم الدراسة العنف أيضا إلى نوعين: عنف حركي وعنف ذو طابع طقوسي.

يتوافق النوع الأول مع مجموعة من الممارسات العنيفة السائدة داخل الجامعات، وتشمل:

الشتائم والتشهير؛

الطرد؛

التهديدات والتحرشات؛

الاعتداء الجسدي؛

الاختطاف، الاحتجاز والاستجواب؛

الاغتيالات؛

الإضراب عن الطعام؛

محاولة الانتحار.

أما بالنسبة إلى النوع الثاني؛ فيتعلق الأمر بأنواع الممارسات الاعتيادية للعنف الخاص، المرفوض داخل المجموعات الطلابية. والأمثلة الأكثر تداولا في هذا السياق، هي تلك المتعلقة بالطقوس المرافقة لاستقبال الطالب الجديد والمحاكمات الطلابية.

وارتبطت الممارسات العنيفة بمناسبة استقبال الطلبة الجدد دائما بمدارس المهندسين الرائدة التي تتارجح بين الممارسات العسكرية (الاستيقاظ ليلا، والضغط النفسي...الخ)، والممارسات الثقافية (الرقصات، والتمثيليات، والمؤتمرات... الخ)، والممارسات النقابية(الأناشيد النقابية، التلقين النقابي).

بالنسبة إلى الطلاب، يتعلق الأمر بطقوس الاندماج داخل مدرسة المهندسين:

- «المحاكم العسكرية» هي بالأحرى شكل من أشكال التسيير الذاتي الطلابي وتنظيم الشؤون والصراعات الداخلية بين الجامعات. ترجع هذه الصراعات المتداولة داخل المحاكم إلى المشاجرات والسرقات والتحرشات، والتجسس على النشطاء.. الخ. قد يحدث أحيانا أن تعرف هذه المحاكم تجاوزات وانحرافات وليس غريبا أن تعمل على فرض أمر شمولي بمنعها لبعض الأنشطة التي تعتبر غير أخلاقية أو تتعارض مع إيديولوجية تعزيزها.

وتقدم الدراسة أيضا تصنيف العنف وفقا للفاعلين/الأهداف:

. العنف بين قوات النظام الفصائل الطلابية؛

الفصائل الطلابية (اقتتال أو احتراب فصائلي)؛

العنف بين بعض الفصائل والطلبة (مقاطعة الامتحانات والدروس)؛

العنف بين الفصائل والموظفين الإداريين؛

العنف بين الفصائل/الطلبة وأعضاء هيئة التدريس؛

العنف بين الفصائل/الطلبة وسكان الأحياء المجاورة للأحياء الجامعية؛

العنف بين الطلبة فيما بينهم، حيث يأخذ هذا شكل التضامن العرقي أو الإقليمي أو الجغرافي؛

العنف المرتبط بالطلاب الصحراويين

يرتبط هذا العنف بمجموعتين من نوع: مطالب وطلبات تشكل موضوع معالجة إدارية، خاصة عندما تقارن مع الطلبة الآخرين؛ ويتعلق الأمر بالدفاع عن المكتسبات وتعزيزها؛ واشتباكات مع الطلاب المنحدرين من مناطق أخرى من المغرب.

العنف بين الفصائل/الطلبة الدخلاء القادمين من خارج الحرم الجامعي(...)

كما وضعت الدراسة خريطة للعنف داخل الحرم الجامعي ترتكز على نهج يجمع بين:

1) سمعة الحرم الجامعي؛

2) العنف المسجل في الحرم الجامعي. سمح هذا النهج بالتمييز بين:

الجامعات الأكثر عنفا: فاس، مراكش، أكادير، الراشيدية.

الجامعات الأقل عنفا: سطات، الجديدة، وبني ملال.

وتغذي بعض العوامل المتغيرة هذه الحالة من العنف في بعض الحرم الجامعية بالمقارنة مع الأخرين: الأقدمية وتاريخ الحرم، وعدد الطلاب، وتكوين القوات الحاضرة في الحرم الجامعي، والبيئة الجغرافية، الأصول الاجتماعية للطلاب...إلخ؛ أما بالنسبة للأحياء الجامعية، غالبا ما يحدث العنف بين المقيمين وغير المقيمين. العدد المحدود للأحياء الجامعية (19 في المجموع)، المحسوبية لو لو جها، أوضاعها المقلقة، مسالة الأمن كلها عوامل تضاعف من وتيرة العنف.

العنف خارج الجامعات

عند اعتقالهم، يدعي بعض النشطاء على أنهم ضحايا اعتداءات جسدية ونفسية، ومعظم هذه الممارسات يمكن اختزالها فيما يلي:

شتائم، تهديدات، مضايقات، تكبيل اليدين، عصب العينين، الصفع، الضرب والجوع، وما إلى ذلك؛

. التوقيع على محاضر استجوابات جاهزة مسبقا وبيانات واعترافات كاذبة تحت وطأة التعذيب؛

. الحبس مع سجناء القانون العام؛

الفصائل وإدانة العنف

اعتمد نشطاء النهج الديمقراطي القاعدي صراحة استخدام العنف لحل النزاعات؛ بينما أعلنت باقي الفرق والفصائل في بياناتها وتصريحاتها رفض جميع أشكال العنف والمواجهة، كما اقترحت الحركة الثقافية الأمازيغية في عام 1999 وثيقة شرف ضد العنف والإقصاء لتجاوز أزمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. وفي هذا الإطار، عقد الطلبة الثوريون هم أيضا ندوة في سنة 2003 ضد العنف السياسي في الجامعة. كما نشرت جريدة العدل والإحسان سنة 2009 المبادرة الوطنية لتكريس ثقافة الحوار.

ارتباط وثيق بالسياق السياسي

يتجلى العنف في الجامعات من خلال اعتماد أساليب عمل وممارسات مختلفة. ترتبط هذه الأحداث بشكل وثيق بالسياق السياسي المغربي العام وبتاريخ البلاد منذ الاستقلال. ارتبط تاريخ العنف بمفهوم القوة وبأحداث سياسية ونقابية كبرى مثل حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، التمثيل النقابي الرئيسي

هل من حل في الأفق؟

في أول الأمر، نلاحظ أن هناك صلة بين عدم وجود إطار للتمثيل النقابي وحجم وشكل الظاهرة. لا يتعلق الأمر هنا بالتأكيد أن العنف كان غائبا خلال بداية تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد العام لطلبة المغرب. لا نتوفر على العطيات لأجل إثبات تجدده منذ حظر أكبر نقابة طلابية، ولكن يمكننا القول إن النقص الحالي في تمثيلية الطلاب المعترف بها تؤدي إلى حرمانهم من فرصة المشاركة في إدارة أعمالهم، ولكن أيضا حرمانهم من آليات التحكيم عبر التداول.

إن الانتقال من الأحداث اليومية المختلفة والعادية بالنظر إلى التعابير الجماعية تأخذ طابعا سياسيا أحيانا، وطابعا عقديا أحيانا أخرى مباشرة دون المرور عبر الهيئات التداولية المسؤولة والمعترف بها. وتشكل كل من الدار البيضاء والرباط أفضل المواقع تنظيما، وتفرض في نفس الوقت مسارات سياسية لظاهرة العنف. ولا يتم تسييس المواجهات إلا عبر تنظيم الانتقال من فعل فرداني إلى فعل جماعي من خلال آليات التضامن القبلية.

العودة إلى النشاط النقابي العادي أصبح واجبا سياسيا وأمنيا. تلتزم الدولة من خلاله بمسؤولياتها فضلا عن الجهات الفاعلة السياسية الأخرى مثل الأحزاب والنقابات العمالية.

تعتبر المرافق الجامعية (الأحياء الجامعية، والمطاعم، والمعدات الرياضية...)، والكثافة السكانية من العوامل الأساسية التي أدت إلى تضخيم هذه الظاهرة، وبالتالي فإنه من الضروري تنفيذ برنامج طارئ لإعادة التأهيل، وليس فقط بناء مرافق جديدة.

يجب أيضا احترام معايير النظافة والراحة من خلال تجنب الاكتظاظ لاستعادة كرامة الطالب. كما يجب أيضا اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن الحرم الجامعي في هذا الاتجاه.

فضلا عن هذا يتعين بناء وتعشيب فضاءات جديدة، إلى جانب اتخاذ تدابير مرافقة، من قبيل: إعادة تقييم الأسعار المطبقة من طرف مجموعة صندوق الإيداع والتدبير، وتقديم توضيحات للطلبة بأن الأمر هو عبارة عن خدمة اجتماعية وليس مساعدة اجتماعية. في نفس الوقت، يجب مطابقة هذا التدبير عن طريق رفع مستوى المنح الدراسية، حسب معايير الجدارة والعدالة الاجتماعية.

نعتقد أيضا أن زيادة عروض السكن الطلابي يمكن أن تتم من خلال اللجوء إلى الجماعات المحلية، بما في ذلك الجهات والمجالس الإقليمية. وتخصيص دور السكن لفائدة طلاب «المواقع الجامعية الكبيرة»، مثل: أكادير، وفاس... ويمكن التخفيف من أزمة إيواء الطلبة بإنشاء أشكال جديدة تتجاوز الروابط العرقية أو الهوية الضيقة.

Conseil national des droits de l'Homme

www.cndh.org.ma

أخبار اليوم المغربية

للطلبة منذ عام 1981، وتعليق المؤتمر السابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومساحات التعبير، بالإضافة إلى المواجهات الطلابية في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، حيث وقعت هذه المواجهات في مناطق أخرى، خاصة بالمواقع الجامعية.

وعلى عكس قراءات وسائل الإعلام وبيانات مختلف المسؤولين، فإن العنف لا تحدده الصراعات الإيديولوجية دائما، بحيث لا يمكن تعميم أي صنف إيديولوجي وسياسي. بالفعل، فإنه ينبغي التأكيد على الطابع الواقعي لمسببات العنف والجوانب التي تتوافق معه. لا يمكننا أن نعطي دائما طابعا سياسيا للعنف حتى لو كانت الجهات الفاعلة فيه سياسية.

وحسب خريطة العنف، فإن بعض المواقع الجامعية تعرف مزيدا من العنف أكثر من أخرى (فاس، مراكش، أكادير)، حيث ترتبط بشكل كبير بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للطلبة من نفس المواقع الجامعية، الكثافة السكانية، والوضع في الحرم الجامعي بالمقارنة مع المدينة، وتوزيع السكان حسب نوع الدراسة (الآداب والعلوم الإنسانية والحقوق أو العلوم التقنية)، وتاريخ معين لكل موقع جامعي. إذا كانت بعض المواقع الجامعية، مثل: فاس، والدار البيضاء تعاني من العنف بين الفصائل الطلابية وقوات الأمن تاريخيا، فإن البعض الآخر، مثل: مراكش، وأكادير تعرف العنف بين جماعات من أصول جغرافية أو ثقافات مختلفة.

غير أن الفئات المعتمدة من قبل الصحفيين، والمشار إليها من طرف المجموعات المتنافسة في: الأمازيغ، الإسلاميين، القاعديين، اليساريين، الصحراويين، التجديديين، السلفيين والاستقلاليين والموالين، لا تصلح دائما في التوصيف، لأن بعض الطلاب يمكنهم أن يكونوا داخل عدة مواقع جامعية في الوقت نفسه اعتمادا على توقيت وطبيعة الحدث المثار.

ويبقى تواجد العنف واستمراره في الجامعات من بين عناصر «ذاكرة العنف»، وطول أمدها يتغذى من خلال الإعداد لها وتطبيقها في الواقع. وفي نفس الوقت، وقفت الدراسة على أن العنف داخل الحرم الجامعي هو نسبي. ومرتبط بتاريخ نضالي لبعض الوجوه الطلابية.

عن المجلس الوطني
لحقوق الإنسان

Conseil national des droits de l'Homme

القلم

شخصيات في الواجهة

إدريس اليزمي

رغم الخطوات المهمة في مجال حقوق الإنسان

المغرب مازال يواجه تحديات في التحقيق الكامل للمناصفة وحرية الصحافة ونزاهة العدالة

الرباط الحسن الياسميني

تستطيع العلم في هذا الركن الرمضاني شخصيات مغربية من مجالات ومشارب واتجاهات مختلفة كتاب وفنانات شعراء وشاعرات أساتذة جامعيون أساتذة جامعيون إعلاميون ورجال ونساء أعمال وسياسيون ساهموا ويساهمون كل من موقعه ومجاله في بناء ثقافة وحضارة وهذا الوطن.

خلال هذه اللقاءات تتحدث هذه الشخصيات عن جزء من مسارها الدراسي والحياتي كما تتشخص لحظات من الماضي الهدف منها ربط هذا الماضي بالحاضر للتعريف بهذه الشخصيات وبالظروف التي نشأت فيها وتطور فيها مسارها.

والعلم إذ تقوم بهذه الخطوة . فإنها تعتبر ذلك حفاظا على أواصر العلاقة بين هؤلاء الشخصيات وبين العلم التي كانت على الدوام المنبر الحر للرأي للكثير من الأقلام التي وجدت طريقها إلى الكتابة والإبداء والمساهمة الاجتماعية من خلال هذه الجريدة التي رافقت كل هذه المراحل منذ نشأتها سنة 1946 إلى اليوم

أزداد السيد إدريس اليزمي، الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، سنة 1952 بمدينة فاس.

حصل السيد إدريس اليزمي على دبلوم من مركز تكوين وإستكمال تكوين الصحافيين بباريس. وهو عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة. والمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان وعضو المجلس الإداري لمؤسسة اللقاءات الثلاث. وهو أيضا المدير العام لـ مجموعة (omnipress) وهي مجموعة متخصصة في تاريخ الأجانب والهجرة في فرنسا. ورئيس تحرير مجلة (Migrance). وسابق رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان (LDH). وكاتب عام سابق للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH). وهو سابق عضوة اللجنة التنفيذية للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.

ويشغل السيد اليزمي أيضا منصب رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج منذ سنة 2007.

وسنة سنة 2004 يشغل السيد اليزمي منصب رئيس المؤسسة الأورومتوسطية من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان وعضو المجلس الإداري ومجلس التوجيه للمتحف الوطني لتاريخ الهجرة بفرنسا.

ساهم السيد اليزمي في إخراج فيلم «فرنسا، أرض الإسلام» سنة 1994 . كما عمل بعدة دور للمجوعة من المعارض. منها

- فرنسا الأجانب. فرنسا الحريات. إمارسيليا. باريس. أوربليون. مغرامورو. 1989-1992) :

- في مرآة الآخر. الهجرة بفرنسا والمدنية. (فرانكفورت. ماي 1993) :

- أطفال. قرن من تاريخ العاملين في فرنسا. (بون. يونيو 2000)

شارك اليزمي في تحرير وتنسيق العديد من الإصدارات من بينها:

- من أجل حقوق الإنسان. بالمقاطن الفرنسية والإنجليزية - سيرو-رأشيس. باريس. 1989) :

- الأجانب في فرنسا. داخل مصادر الأرشيفات الحكومية والخاصة. (الفرنين 19 و20) :

- باريس العربية. (أنيكوفيرد - 2002) :

- باريس. (غاليمار. 2009)

كما أشرف (بصحبة ريمي لوازنز) تقريرا من أجل احداث مركز وطني لتاريخ الهجرة وثقافاتها. ثم تشكيله في نونبر 2003 للسيد لوينيل جوسبان الوزير الأول السابق. والسيد إدريس اليزمي العديد من المقالات المنشورة في الصحافة الفرنكوفونية.

ويعمل السيد اليزمي على وساء جوقة الشرف برتبة ضابط من الدرجة الفرنسية في 14 يونيور 2010.

في هذا الحوار يعطي السيد إدريس اليزمي عن مجموعة من التساؤلات عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

س: فتح المغرب أوراشا كبيرة في مجال حقوق الإنسان

ماهي التحديات التي ما زالت تواجهها ؟

ج: بالفعل، ومنذ خمال ترصيده المكتسبات الحقوقية خلال سنة 1999 على الأقل واستحضارا للمشوهات الحقيقة التي شهدها العيشيم المغربي، فإنه يمكن الوقوف على خمسة تحديات رئيسية تتطلب الإكتباب على رفعها وتشكل أولى هذه التحديات في تحقيق السيادة بين الرجال والنساء والمناصفة ومكافحة التمييز. وهذا ما هذا بالمجلس إلى أن يخصص أولى مذكراته للإطار القانوني الخاص للجهاز المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وكم أن بوني اقتصاد خاصا بالإطار القانوني لمكافحة العنف ضد النساء، وكذا الإطار القانوني للعمال المترليين.

أما الثاني التحديات فهي تلك المتعلقة بمسلوك العدالة وهي شور حول أربع رهانات أساسية : تكريس ضمانات المحاكمة العادلة بما في ذلك الولوج إلى العدالة واستقلال السلطة القضائية ومكافحة التعذيب والوقاية منه ، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم وتطوير المنظومة الجنائية خاصة عبر إرساء العقوبيات البديلة وهم إيجاد الإطار القانوني للعفو. ولقد خصص المجلس لكل هذه الرهانات عددا من مذكراته وتقاريره.

والمتمثل الأخير الضابط في تكريس فضائات الحريات العامة الخاصة بالجمعيات والتظاهر السلمي وحرية الصحافة.

ولقد اعتد المجلس مذكرة حول حرية تشر جرائم حول حرية التظاهر السلمي وإعداد مذكرة بهذا الخصوص. كما أولى المجلس أهمية خاصة لتطوير الإطار القانوني للصحافة والنشر.

أما التحدي الرابع فهو المتمثل في تقوية الإطار القانوني والسياسات العمومية المتعلقة بإعمال حقوق الفئات الهشة خاصة الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال والمسنين والأجانب والمهاجرين. ولقد كان للمجلس مساهمات في هذه الموضوعات وجرعها.

وهناك، فقد أساسي ومركزي يخترق كل هذه التحديات سالفة الذكر والمتمثل في كيفية تدبير المشاركة المواطنة في الحياة الديمقراطية المحلية والتشاركية والتنموية بأبعاد المجتمع المدني وبالمنظومة التعليمية تراعاة للمواطنة وبثقافة حقوق الإنسان التي لا نتفضل عنها.

س: هل تتطلون مع المفهومية التي تعتمدها منظمات دولية في تقييم حقوق الإنسان بالمغرب ؟

ج: من الناحية النظرية، ينبغي التذكير بأن خطاب حقوق الإنسان له منطقه الخاص وتجريباته اللغوية والمتعارف عليها عالميا والذي ينطلق من منطق الخطاب السياسي أو الإيديولوجي. نظرا لطبيعة حقوق الإنسان كونها بما هي شأن مشترة للبشرية جمعاء.

أما من الناحية العملية، فبطبيعة الحال لا يمكن أن نضع جميع المنظمات الدولية في نفس المستوى. فإذا تعلق الأمر بأجهزة تأهم المعتمدة فالمفترض الضرورة الإعتراف بأن تعاملها مع حقوق الإنسان في بلد ما ينطلق من ما التزمه به هذا البلد نفسه وبما هو وارد في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها ومن ثم فإن مجمل ما تطلب تلك الأجهزة لا يعدو أن يكون ملاحظات بشأن رصدها لإحترام اتفاقيات حقوق الإنسان أو المواضيع المرتبطة بها. والتقرير في منهجيتها ومؤشرات واضحة القياس ومرجعية ومبسطرة معروفة مسبقا وهو ما يجعل تقييمها يحظى بالمصداقية. الشيء الذي يجعلنا متفاعلا مع عناصر تقييم وكذا توصيات تحسين حالة حقوق الإنسان بالبلد.

أما إذا تعلق الأمر بالمنظمات غير الحكومية الدولية، فإن كان أغلبها يتمتع بالإستقلالية والمصداقية ومنهجية موضوعية في تقييم أوضاع حقوق الإنسان عالميا، وأقل حدة لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات بخصوص اعتماد بعض التقارير هي مصدر بعينها وعدم تدقيق المعلومات والتحري في مصداقيتها وهي الصور فإن المجلس، كهيئة وطنية مستقلة ، يتخذ بعين الاعتبار كل ما تأتى له الإطلاع عليه من تقارير وبيانات صادرة عن منظمات وطنية أو دولية، ويترفع عن إصدار حكم بشأنها إيمانا منه بالحاجة لتعدد القراءات بالنسبة لمنهج الموقوفي المغربي

هي يخرج الناس هذا التساؤل

ج: يمكن لمؤسسة دستورية مثل مجلسك أن تتبنى بسهال حقوق الإنسان ؟

ج: كما لا يخفى على القراء، يشترح إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمقتضى ظهير فاتح مارس 2011 . في سياق يتسم بتوطيد دينامية الإصلاحات المؤسساتية بالمغرب والتي ترجمت على الخصوص باعتماد مقتضيات جديدة تهم مؤسسة الوسيط، وإحداث الهيئتين الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والتآزر مسلسل إصلاح الإطار القانوني لمجلس المناصفة والهيئة الوطنية للمزاعاة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وتعتبر تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية في مارس 2011.

ووضع الظهير آليات جهوية لحقوق الإنسان في شكل لجان تابعة للمجلس بمقار جهات المملكة . باعتبارها امتدادا ترتيبا للمجلس المناط بها حماية حقوق الإنسان والمتوفر بها على الصعيد الجهوي في حدود اختصاصاتها جهويا.

وتم تدعيم هذا المسار باعتماد الدستور الجديد للمغرب في فاتح يوليوز 2011 . بعد مسار إصلاح الذي أطلقه جلالة الملك يوم 9 مارس 2011. والذي أرتكى بالمجلس إلى مؤسسة دستورية بمقتضى الفصل 161 من هذا الدستور واعتباره واحدا من هيئات حماية حقوق الإنسان ومؤسسة وطنية تعددية ومستقلة تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات ومعايتها. وبتعاون مساءتها الكاملة ونعمل في إطار تطوير علاقات التعاون مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق المزيد من التقارب مع المعايير الدولية الماثلة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مبدئ 161)

وبالعودة إلى الظهير المحدث للمجلس ومقتضيات صادر بارز. وتوخيا للإيجاز، فإن مساهمة المجلس في النهوض بمجال حقوق الإنسان ينتظم حول الحفل على حماية حقوق الإنسان من جهة وعلى تعزيزها وإشاعة ثقافتها من جهة أخرى.

وهكذا فهي مجال حماية حقوق الإنسان فإن المجلس يعبر على رصد ومراقبة وتتبع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والجهوي، وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة. وإصدار تقارير بشأنها تتضمن الخلاصات والتوصيات. ورفع هذه التقارير إلى الجهات المختصة مع تقديمها توصيات لمعالجة الإختلالات المذكورة. بالإضافة إلى إمكانية تلقي الشكايات وبتآتها. مما يعد نوعا من استعمدت آليات تمكن من قياس مدى تجاوب هذه الجهات مع توصياته.

وعلى المستوى الجهوي عبر آليات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

أما فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان، فإن المجلس يتولى بحث ودراسة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها. وكذا هي خوه العلاقات الثنائية والتوصيات التي تنبثق بها هيئات المعاهدات. والمشاركة في وضع الآليات المنصوص عليها من طرف المؤسسات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. ويقدم المجلس، بناء على طلب أي منهما، المساعدة والعشورة بشأن ملاءمة مشاريع ونصوص قوانين مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

لانشك في مصداقية تقارير الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بالمغرب لكن بعضها لا يعتمد في عمله على كل المصادر

كما يتولى المساهمة، أيضا، في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترشيخ قيم المواطنة المسؤولة، في مجالاتها التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتحسيس. مع المساهمة في تنمية قدرات مختلف الفاعلين الحكومية والجمعيات المعنية من خرج التكوين والتكوين المتخصص في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويساهم أيضا في إثراء الفكر والحوار حول حقوق الإنسان والديمقراطية. حيث يعرض، على الخصوص، وتشجيع مبادرات النهوض بالفكر الحقوقي. من خلال تنظيم مهتديات محلية وجهوية ودولية لحقوق الإنسان ومشاركة. حسب برنامج عمله والأهداف التي يسطرها في هذا الصدد. وهو اتخذ المبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والعمل الميداني والتطوير المتصل بحقوق الإنسان وقضايا وطنية ودولية . وهي العنوان كما يكل الحيرة بالتأكيد. تعن في المغرب تحتاج إلى عدد الشكايات والرسائل التي توصل بها المجلس في الفرك لذلك سنوات الأخيرة والتي بلغت أزيد من 50 ألف مواطن هي البلغ في الواسعة وتطويق لها بسنوات.

كلمة أخيرة

يعتقد في المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التكريس الستدام للمواطنة والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، مما أمران يتطلبان تنخيطا بعيد المدى. غير أنه ورى ضرورة تسطير بعض الأولويات على المدى القصير والمتوسط.

وتتمحور هذه الأولويات حول ثلاث نقط أساسية : تحسين الإطار القانوني المنظم للحريات الأساسية. وإعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية. وتكريس الدور الاستراتيجي للمنظومة التعليمية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

أما بالنسبة للدعم منظومتنا الوطنية بشأن حماية حقوق الإنسان. فلتطوره تزوده منظومتنا القانونية بآليات الوقاية من التعذيب. والتي تتضمن الإطار ضمانيا انتهاك حقوقهم. ومكافحة التمييز في تتلاءم مع عمل الهيأة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه المؤسسة الوطنية المرجعية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ليقترح أن يتوسع اختصاصه ليشمل هذه الآليات

Conseil national des droits de l'Homme

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Sahara: Mezouar veut impliquer le Parlement

43AE/43

• Une commission mixte regroupant députés et diplomates pour bientôt

• Elle devra élaborer des propositions avec un calendrier d'exécution

• Mbarka Bouaida chargée du pilotage de ce mécanisme

COMME nous l'avons annoncé sur nos colonnes, les parlementaires veulent se mobiliser davantage en faveur de la question de l'intégrité territoriale. La réunion des Commissions des affaires étrangères des deux Chambres du Parlement avec Salahedinne Mezouar, tenue jeudi dernier, était l'occasion de mettre le point sur les derniers rebondissements de ce dossier. D'emblée, les parlementaires ont donné le ton: ils ont fait part au ministre des Affaires étrangères de leur volonté d'appuyer les efforts de la diplomatie officielle. Pour cela, ils ont mis l'accent sur la nécessité de disposer des éléments nécessaires pour assurer la défense de la position marocaine. Surtout qu'il est «crucial de couper avec la logique des discours creux, pour défendre la justesse de notre cause via des données techniques, juridiques et politiques précises», comme l'ont souligné certains députés. Globalement, ils ont insisté sur l'importance d'élever le niveau de la coopération entre la diplomatie officielle et les deux Chambres du Parlement. Une coordination qui passera désormais par un nouveau mécanisme qui sera bientôt mis en place. En effet, Salaheddine Mezouar a proposé la création d'une commission mixte regroupant des parlementaires et des cadres du ministère des Affaires étrangères. Elle sera pilotée, du côté du gouvernement, par Mbarka Bouaida, ministre déléguée aux Affaires étrangères. Cette nouvelle structure sera chargée d'élaborer une série de propositions dont le calendrier de mise en œuvre sera défini en fonction de l'agenda international du traitement de ce dossier, a indiqué Mezouar. Elle permettra d'assurer clairement la répartition des rôles entre les différentes parties prenantes. Une autre réunion est prévue pour définir les différentes facettes de l'action de cette commission. Cette rencontre sera aussi tenue pour poursuivre le débat sur les dernières évolutions du dossier du Sahara. Surtout après la récente nomination d'un envoyé spécial pour le Sahara par l'Union Africaine. Une question qui a remis sur la table la place du Maroc dans le continent noir, et la nature des relations avec les différentes puissances régionales. Sur ce point, Salaheddine Mezouar a été on ne peut plus clair: «La dernière tournée royale en Afrique a dérangé l'Algérie. Et nous nous attendions à une réaction comme la nomination d'un envoyé spécial de l'UA» (Ph. Bziouat)

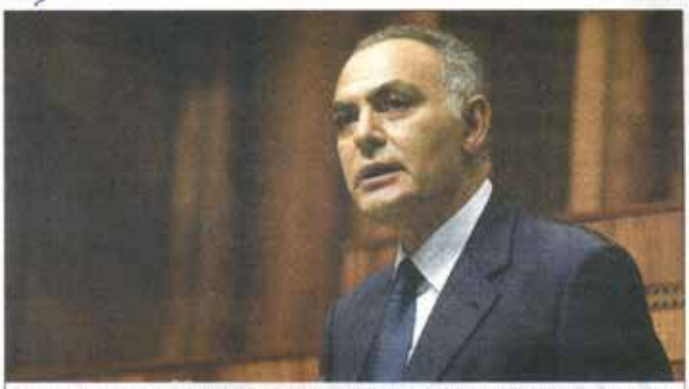

Salaheddine Mezouar a souligné que «la dernière tournée royale en Afrique a dérangé l'Algérie. Et nous nous attendions à une réaction comme la nomination d'un envoyé spécial de l'UA» (Ph. Bziouat)

Et nous nous attendions à une telle réaction». Néanmoins, le ministre a insisté sur la faible portée de cette décision, qui a été prise à la suite de pressions de l'Algérie, appuyée par l'Afrique du Sud. Le ministre des Affaires étrangères n'y est pas allé par quatre chemins: «Notre principal adversaire est l'Algérie. Nos relations avec les autres pays africains seront déterminées selon la logique mouvante des positions». Pour lui, «même les relations avec l'Afrique du Sud peuvent changer». Mezouar a indiqué que le voisin de l'Est n'en est pas à sa première tentative pour impliquer l'UA dans l'affaire du Sahara. «Ses initiatives étaient souvent contrées par un noyau de pays africains amis, mais aussi par les efforts menés par le Maroc au niveau international», a fait savoir le ministre. Il a également mis l'accent sur la position partiale de l'UA, qui «a pris une décision unilatérale, sans avoir consulté le Maroc, principal concerné par ce dossier». D'autant plus que «cette organisation n'est pas habilitée à s'immiscer dans ce dossier, qui reste du ressort exclusif des Nations Unies», a-t-il ajouté. C'est pour cela que Rabat a exprimé son refus de l'intervention de cette organisation, et l'a fait savoir auprès de l'ONU. Résultat: «Joaquim Chissano n'a été reçu qu'à des niveaux bas de représentation aux Etats-Unis, en Frances et au Royaume-Uni, au moment où la Chine n'a pas encore donné son accord pour le recevoir», a fait savoir Mezouar. Mieux, «ces pays ont rappelé que ce dossier relève des Nations Unies, et qu'il n'y a aucun besoin d'un nouvel intervenant», a-t-il ajouté.❑

Mohamed Ali MRABI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Mieux vendre les réalisations du Maroc

LES membres des Commissions des affaires étrangères des deux Chambres ont appuyé les affirmations de Salaheddine Mezouar concernant la faible crédibilité du discours algérien sur l'affaire du Sahara. Mais ils ont reconnu que le voisin de l'Est arrive malgré tout à peser sur les décisions au niveau régional. C'est pour cela que les parlementaires ont appelé à «mieux vendre» les avancées réalisées au Maroc, ainsi que les différentes initiatives, comme la régionalisation avancée et la proposition d'autonomie. Plusieurs parlementaires ont estimé que le Maroc doit miser sur des actions préventives, et gérer ce dossier selon une approche proactive. D'où l'importance de cette nouvelle commission mixte qui sera mise en place prochainement. La stratégie que ses membres devront élaborer «doit se baser sur une évaluation de la politique adoptée jusqu'ici», est-il noté. D'ailleurs, certains élus, notamment des provinces du Sud, ont appelé à «ouvrir le débat au niveau interne, notamment avec les jeunes sahraouis, qui pourront prendre en charge la défense de ce dossier».❑

المجلس الوطني مقر للجنة تتبع وضعية المهاجرين

أشاد سفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب، روبرت جوي، بالمبادرات التي اتخذتها المملكة من أجل تفعيل سياستها الجديدة في مجال الهجرة. ونوه الدبلوماسي الأوروبي، في تصريح للصحافة، «بالمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب من أجل تفعيل وأجرأة سياسته الجديدة في مجال الهجرة»، معتبرا أن «هذه المبادرات مشجعة ومسؤولة في آن واحد». وجاءت تصريحات الدبلوماسي الأوروبي بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية للتتبع والطعون فيما يتصل بتسوية وضعية المهاجرين الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية، والتوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة الرامية إلى دعم سياسة إدماج المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم وطالبي اللجوء الذين تم منحهم وضع لاجئ. وأشاد سفير الاتحاد الأوروبي ب»التزام المغرب بإشراك المجتمع المدني في تفعيل وإنجاح هذه السياسة»، مذكرا بأن الاتحاد الأوروبي يعد شريكا استراتيجيا للمغرب في مختلف القضايا المتعلقة بالهجرة والتنقل. وقال «بفضل (اتفاقية) الشراكة حول الحركية الاتحاد الأوروبي- المغرب، الموقعة في يونيو 2013، صار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يتوفران على إطار ملائم للتعاون مع المغرب ودعم تنفيذ مختلف محاور السياسة الجديدة للمملكة في مجال الهجرة، خاصة عبر دعم جهودها من أجل إدماج المهاجرين الذين تمت تسوية وضعياتهم». يشار إلى أنه تم تنصيب اللجنة الوطنية للتتبع والطعون بالرباط بحضور عدد من أعضاء الحكومة. وتضم اللجنة، التي يضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان برئاستها، أعضاء يمثلون الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة الداخلية ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وفعاليات مدنية. ويمكن للجنة، باقتراح من أعضائها، أو بناء على مقررات من رئيسها، توجيه دعوة للمشاركة في أشغالها إلى قطاعات وزارية أو مؤسسات وطنية أو دولية أو فعاليات وشخصيات أخرى، يمكن لها المساهمة في تحقيق أهداف اللجنة. وتضطلع اللجنة، التي ستتخذ من المجلس الوطني لحقوق الإنسان مقرا لها ولكتابتها، بعدد من المهام، تتمثل في تتبع عملية التسوية الاستثنائية والتقييم المنتظم لأعمالها، وتقديم مقترحات من شأنها تحسين مسار عملية التسوية الاستثنائية، ودراسة كل التظلمات المتعلقة بمسلسل تسوية أوضاع المهاجرين.

كما تتولى اللجنة إعداد مقترحات أو آراء موجهة للفاعلين المعنيين حول مجموع العمليات التي يتم إطلاقها وتفعيلها في إطار السياسة الجديدة للهجرة، خاصة في مجال إدماج المهاجرين الذين تتم تسوية أوضاعهم الإدارية.

الرباط: "العلم"

http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=59673&date_ar=2014-7-8%203:3:00